المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

زراعة الأرز في موريتانيا: المعوقات والحلول

عبد الله سيدي محمد أبنو
أستاذ الجغرافيا البشرية، المملكة العربية السعودية

تاريخ الإرسال: 2019/03/26	تاريخ القبول: 2019/05/15	تاريخ النشر: 2019/09/29

ملخص:

شهد قطاع الزراعة في موريتانيا اهتماما متزايدا من طرف الدولة إيمانا منها بأنه السبيل الأمثل لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، و ذلك نظرا لما تزخر به من موارد متنوعة تعتبر نقط قوة إذا ما استغلت بطريقة عقلانية، لكننا نجد أن هناك جملة من العراقيل والمعوقات التي تقف حجرة عثرة أمام تحقيق الهدف المنشود .

ويكتسي موضوع النشاط الزراعي ودوره في التنمية المحلية المستدامة مكانة بالغة الأهمية على مستوى الخطاب السياسي لدى الفاعلين المحليين وكذا على المستوى الأكاديمي لدى الباحثين والدارسين.

وتعاني الزراعة في موريتانيا بصفة عامة وزراعة الأرز بصفة خاصة جملة من المشاكل منها ما هو طبيعي "كالجفاف وآثاره السلبية على القطاع الفلاحي" ومنها ما هو غير طبيعي كالتمويل والمشاكل الاجتماعية، التي كانت لها انعكاسات مختلفة على المنطقة كالهجرة وارتفاع البطالة وتدني الدخل وضعف المردودية.... وتأتي المشاكل الطبيعية في مقدمة معوقات زراعة الأرز بالإضافة إلى مشاكل النزاعات العقارية المرتبط بعقلية المجتمع، وقد حالت هذه المشاكل دون تطوير القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته.

وانطلاقا من ذلك جاءت مشكلة البحث التي تَعْتبر موريتانيا مجالا ترابيا شديد الخصوصية، تعاني فيه الزراعة بشطريها التقليدي والحديث جملة من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ، كما يشكل أرضا خصبة لتحقيق تنمية محلية مستدامة، نظرا لما يزخر به من موارد اقتصادية واجتماعية ومؤهلات طبيعية تحتاج إلى تدبير وإعادة هيكلة وحكامة جيدة .

وتنطلق الدراسة من فرضية عامة مفادها أن تحقيق تنمية محلية مستدامة رهين بحل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي بصفة عامة وزراعة الأرز بصفة خاصة وتدبير جيد لكل الموارد الاقتصادية.
ويهدف البحث إلى إبراز خصائص القطاع الزراعي الحديث في موريتانيا (الأرز) ودوره في التنمية المستدامة في موريتانيا، من خلال رصد أهم المؤهلات والمعيقات و طرح بعض الاقتراحات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الزراعة– زراعة الأرز – التنمية المحلية– التنمية المستدامة

Abstract:

The Mauritanian agriculture sector has witnessed increasing interest from the State in the belief that it is the best way to achieve comprehensive and sustainable development. This is because of its abundant resources, which are considered to be strengths if exercised rationally. However, there are a number of obstacles and obstacles that stand in the way To achieve the desired goal.

The theme of agricultural activity and its role in sustainable local development is of great importance at the level of political discourse among local actors as well as at the academic level

ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200 المجلد : 11 / العدد : 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019

among researchers and scholars.

Agriculture in Mauritania in general and rice cultivation in particular suffer from a number of problems, including natural ones, such as drought and its negative effects on the agricultural sector, including what is not natural, such as funding and social problems. These have had different repercussions on the region such as migration, high unemployment and low income. .. The natural problems are at the forefront of the obstacles to rice cultivation in addition to the problems of real estate disputes associated with the mentality of the community, and these problems prevented the development of the agricultural sector and raise productivity.

The problem of research is that Mauritania is a very private land area in which agriculture suffers from a number of economic and social obstacles. It is fertile ground for sustainable local development because of the abundant economic and social resources and natural resources that need to be managed and restructured. And good governance.

The study is based on the general assumption that achieving sustainable local development depends on solving the problems of the agricultural sector in general, rice cultivation in particular and good management of all economic resources.

The research aims at highlighting the characteristics of the modern agricultural sector in Mauritania and its role in sustainable development in Mauritania by monitoring the most important qualifications and obstacles and making some suggestions and recommandations.

Keywords: Agriculture - Rice Farming - Local Développent - Sustainable Development

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مقدمة

شهد قطاع الزراعة في موريتانيا اهتماما متزايدا من طرف الدولة إيمانا منها بأنه السبيل الأمثل لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، و ذلك نظرا لما تزخر به من موارد متنوعة تعتبر نقط قوة إذا ما استغلت بطريقة عقلانية، لكننا نجد أن هناك جملة من العراقيل والمعوقات التي تقف حجرة عثرة أمام تحقيق الهدف المنشود .

وتعاني الزراعة في موريتانيا بصفة عامة وزراعة الأرز بصفة خاصة جملة من المشاكل منها ما هو طبيعي كالجفاف وآثاره السلبية على القطاع الفلاحي؛ ومنها ما هو غير طبيعي كالتمويل والمشاكل الاجتماعية، التي كانت لها انعكاسات مختلفة على المنطقة كالهجرة وارتفاع البطالة وتدني الدخل وضعف المردودية.... وتأتي المشاكل الطبيعية في مقدمة معوقات زراعة الأرز بالإضافة إلى مشاكل النزاعات العقارية المرتبط بعقلية المجتمع، وقد حالت هذه المشاكل دون تطوير القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته.

وانطلاقا من ذلك جاءت مشكلة البحث التي تعتبر موريتانيا مجالا ترابيا شديد الخصوصية، تعاني فيه الزراعة بشطريها التقليدي والحديث جملة من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ، كما يشكل أرضا خصبة لتحقيق تنمية محلية مستدامة، نظرا لما يزخر به من موارد اقتصادية واجتماعية ومؤهلات طبيعية تحتاج إلى تدبير وإعادة هيكلة وحكامة جيدة .

وتنطلق الدراسة من فرضية عامة مفادها أن تحقيق تنمية محلية مستدامة رهين بحل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي بصفة عامة وزراعة الأرز بصفة خاصة وتدبير جيد لكل الموارد الاقتصادية.

ويهدف البحث إلى إبراز خصائص القطاع الزراعي الحديث في موريتانيا (الأرز) ودوره في التنمية المستدامة في موريتانيا، من خلال رصد أهم المؤهلات والمعيقات و طرح بعض الاقتراحات والتوصيات.

وسنتعرض أولا: لأهم المشاكل التي تعاني منها زراعة الأرز محاولين بذلك تشخيصها، كما سنتعرض ثانيا: للحلول المقترحة من طرف الفلاحين لها من أجل التوصل إلى آفاق التنمية المستديمة.

أولا- مشاكل زراعة الأرز في موريتانيا:

المجلد : 11 / العدد : 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

أ-المشاكل الطبيعية: تنحصر المشاكل الطبيعية التي تعاني منها زراعة الأرز في تغيرات المناخ، وما ينجم عنها من تعاقب موجات الجفاف وانخفاض نسبة الأمطار وتذبذبها، وزحف الرمال على المساحات الزراعية الشيء الذي يؤدي إلى تقلص الأراضي الزراعية، وانخفاض مستوى منسوب النهر، مما أدى إلى تسرب المياه المالحة من المحيط نحو الأراضي الزراعية،([1]) ومن أهم هذه المشاكل :

1- تعاقب موجات الجفاف :

إن موجة الجفاف التي بدأت بوادرها منذ سنة 1969 أثرت بشكل فعلي على الأراضي الزراعية في منطقة النهر السنغالي[2] حيث أدت إلى اختفاء أكثر من 80 % من الغابات الموجودة على النهر، وشهدت الأراضي الزراعية تدهورا نتيجة لتعرية التربة بفعل انتشار التصحر والعواصف الرملية التي جعلت الرمال تتحرك بمعدل 6 كلم/ سنويا، وقضى على 55% من الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة النهر من أصل 80% على المستوى الوطني،[3] كما أثر الجفاف على انخفاض مستوى المياه خاصة بنهر السنغال والمجاري المائية القريبة منه[4] الشيء الذي أثر بشكل فعلي على زراعة الأرز نظرا لما تحتاجه من كمية مياه دائمة طوال فترة نموها[5]، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي لجميع المحاصيل الزراعية خاصة زراعة الأرز[6]؛ وهكذا نتج عن الجفاف في المنطقة:

- تراجع منطقة الفيضانات لصالح المنطقة التي لا تصلها الفيضانات، حيث يلاحظ محليا تحول مناطق كانت في السابق ذات مظهر فيضي إلى مناطق رملية غير صالحة للزراعة.[7]
- تراجع المساحة التي تشغلها مياه الفيضانات نتيجة ارتفاع مستوى الأراضي الرملية الذي يرجع إلى توغل التربة الصحراوية.
- تقدم الكثبان والتلال الرملية إلى المناطق الزراعية.

ويمكن إرجاع هذا الوضع للمنطقة إلى عوامل طبيعية (الجفاف) وبشرية تمثلت أساسا في قطع العديد من الأشجار في المنطقة للحصول على الطاقة المنزلية (الفحم الخشبي) بالإضافة إلى استخدام مواد الغابات في البناء المنزلي.

---

1 - MDRE, Problématique Rizicole en Mauritanie, Avril 1993, P : 18.

2 -l'étude de la faisabilité du projet de développement du système d'irrigation agricole dans le haut fleuve Sénégal (rapport interimoire) Tome2, Décembre 96. (JICA) agence japonaise de coopération internationale (Annexe B : Agriculture); p: 41

- وزارة التنمية الريفية والبيئة: إدارة الإحصاء الزراعي، تقرير عن آثار الجفاف في موريتانيا، نواكشوط 1984 ص: 19 - 321

4 - Ministère du Développement Rural Et D'environnement (MDRE) Direction génie rural, fiche général d'archivage de barrage en RIM 1989.

5 Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme) :_"Fascicule1 " quelques principes d'aménagement des rizières Direction de la Recherche Formation Vulgarisation Juin 2001, p :9

6- RIM .Lettre politique de développement de l'agriculture irrigue horizon 2010.Mai 1999.

7 - MDRE, Rapport de service statistique Agricole1990, P : 37-40.

المجلد : 11 / العدد : 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

2- مشكلة الرياح:

تعاني منطقة زراعة الأرز في ولاية اترارزه عموما من تأثير الرياح الشمالية الشرقية التي تؤدي نتيجة سخونتها إلى إجهاض وإتلاف بعض النباتات وعدم اكتمال نموها[1]، خاصة زراعة الأرز نتيجة عدم وجود كاسرات (مصدات) للرياح تحمي المزارع من تأثيرها.

وإلى جانب الرياح الشمالية الشرقية تهب على المنطقة الرياح الغربية الباردة القادمة من المحيط الأطلسي في فصل الشتاء "الفصل البارد"، حيث تعيق زراعة الأرز في الدورة الثانية "الشتوية"، وتعمل على تعريض التربة لعمليات التعرية بمختلف أنواعها وتحريك وزحف الرمال إلى الأراضي الزراعية.

وقد بدأ بعض الفلاحين وعيا منهم بخطورة هذه الرياح بإنشاء كاسرات حول المزارع كما هو الحال في مزارع مدينة روصو.

3- ملوحة التربة:

تعاني التربة في منطقة النهر السنغالي بولاية الترارزة من الملوحة، خاصة في أجزائها الغربية المتمثلة في ترسبات آفطوط الساحلي الذي يمثل 57% من تربة الدلتا[2]، يضاف إلى ذلك دور الرياح الغربية التي تحمل بخار المياه المالحة من المحيط على شكل ندى إلى تربة المنطقة مما يزيد من ملوحتها، وكذلك تقدم مياه المحيط الأطلسي في اتجاه مياه الخزانات[3].

كل هذه العوامل جعلت تربة المنطقة غير صالحة للزراعة في معظم أجزائها، وخاصة بعض المحاصيل كالدخن والذرة، إلا أن زراعة الأرز والخضروات تقام بعد القيام بعملية غسل التربة ذات التكاليف الباهظة، وإلى جانب الملوحة هناك مشكل إجهاض التربة، فبالرغم من أنها تربة بكر حديثة الاستغلال، إلا أنها أصبحت تعاني . في بعض مناطقها . من نقص المكونات العضوية والمعدنية نظرا للاستغلال المجحف لها[4]، ويزيد من هذه المسألة قلة استعمال المزارعين للمواد الكيمياوية المخصبة لها.

4- مشكلة المياه:

1 - club du sahel, Problématique des politiques rizicoles en pays sahéliens V4, la Mauritanie, Avril 1990, p : 55
2 - Ministère du Développement Rural Et D'environnement, Problématique rizicole en Mauritanie Avril 1993, p : 61
3 Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme)" Fascicule 9" le contrôle de la salinité dans les rizières Juin 2001 ; p : 21
4 - l'étude de la faisabilité du projet de développement du système d'irrigation agricole dans le haut fleuve Sénégal (rapport interimoire) Tome2, Décembre 96. (JICA) agence japonaise de coopération internationale, Annexe D : Environnement, p : 33

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

منذ بداية جفاف السبعينيات وبلدان الساحل الإفريقي وموريتانيا بصفة خاصة تتناقص بها كميات الأمطار بشكل كبير[1]، وتعاني منطقة الدلتا بولاية اترارزه من هذه المشكلة، رغم أنها تقع على الضفة اليمنى لنهر السنغال فإن مشكلة المياه ما زالت عائقا أمام الإنتاج الفلاحي في المنطقة، ونظرا لأن زراعة الأرز لا تستطيع الاستغناء عن الري فقد تركزت على المناطق القريبة من ضفة النهر خصوصا في المنطقة الفيضية (شمامة) وقرب المجاري الفرعية للنهر.

و من الملاحظ أن عدم انتظام الفيضان وانخفاض منسوب المياه الذي يبلغ أدنى حد له في فصل الجفاف يعيق وجود دورتين زراعيتين وأحيانا بالنسبة لدورة واحدة.

5- الآفات الزراعية:

تعاني زراعة الأرز عبر مختلف مراحل نموها من الآفات المختلفة التي في مقدمتها الأمراض العضوية كالحشائش الضارة والطيور والجراد والفئران بالإضافة إلى الخسائر الفادحة التي تحدثها الحيوانات المحلية:

5-1- الأشجار، والحشائش والأمراض:

تنافس الأشجار والحشائش الضارة المزارع من استعمال الماء والمواد العضوية وبالتالي تقلل من الإنتاج الزراعي وجودته وتعيق جريان الماء في مجاريه.

ومن أخطر الحشائش وأشدها انتشارا بشكل كبير نبتة تيفا (TYPHA) المعروفة محليا ب "يورو" والتي تنتشر على طول المجاري المائية بالمنطقة بمحاذاة النهر وفروعه ومع قنوات الري، ومن المرجح أنها من مخلفات السدود[2]، حيث أنها لم تظهر في المنطقة إلا بعد 1989، أي بعد الانتهاء من تشييد سدي مناتالي وجاما ، وتتمثل خطورتها في أنها:[3]

. تنتشر بالقرب من المساحات الزراعية بشكل كثيف وفي كل المناطق حتى في الترب المالحة وخاصة على المجاري المائية، ويشكل نزعها مشكلة ذلك أنها ترسل جذورها بشكل عرضي في التربة على مسافات طويلة.

[1] - club du sahel, Problématique des politiques rizicoles en pays sahéliens V4, la Mauritanie, Avril 1990, p : 19-20

[2] - مقابلة مع المهندس سيد محمد ولد سيدات، رئيس قسم الإرشاد الفلاحي، الشركة الوطنية للتنمية الريفية(صونادير) سابقاً بروصو، 2018

[3] - Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme) :"Fascicule 7" Le désherbage des rizières Juin 2001, p : 3

المجلد : 11 / العدد : 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

. تقوم بإعاقة نمو أي نبات بجوارها وذلك بتنافسها في عضوية التربة و الماء والهواء وترسل مواد سامة عليه تعمل على موته.

- تقوم بسد قنوات الري للمزارع، وذلك أنها تنبت عليها على شكل صفوف متشابكة فتمنع مرور المياه إلى بقية المزرعة، وتسعى لجعل التربة غير صالحة للزراعة، بامتصاص مكوناتها المعدنية.

أما الأمراض فتختلف باختلاف المحاصيل الزراعية، وذلك بحسب الأجزاء المصابة وهي كما يلي :[1]

. أمراض التضخم الجذعي: تصل الجذع وبالتالي فكل ما هو مسبب لدى العروق يؤثر على الأوراق وعند الإصابة يجب على المزارع أن يجري التدقيق في الجذع والجذور هل يوجد بها تعفن أم لا.

- **أمراض** SISTEMIQUE: هي أمراض تؤديها فيروسات وبكتيريا تنتقل من طرف النباتات إلى الطرف الآخر وفي عروقه ومن أعراضها الاصفرار في الأوراق وتقلص تكونها.

- أمراض تضخم الأوراق: تشيع هذه الأمراض في الكثير من النباتات وأعراضها ظهور بقع مستديرة الشكل على الأوراق.

2-5- الديدان والفئران والسناجب والحشرات والطيور والجراد:

تلحق هذه الحيوانات أضرارا كبيرة بالنباتات، وتختلف من حيث ضررها وفترة تأثيرها وكذلك مناطق تأثيرها:[2]

الديدان: تؤثر الديدان على الأرز بعد عملية الإنبات وحين تشكل الأوراق وتأثيرها على المزرعة في منطقة اديبري والوالو على حد السواء، حيث تقوم الدودة بخلق ثقوب في وسط الورقة أو في الساق وتقوم بمضغها مما يؤدي إلى ضعف النباتات، ولم يكن للمزارع في القضاء على الديدان إلا نزعها باليد نظرا لمحدودية التقنية والآلات لمكافحتها والتي غالبا ما تتولاه الشركة الوطنية للتنمية الريفية.

الفئران والسناجب: تكثر الفئران في منطقة الوالو مع وجود أنواع منها في اديبري وهي من بين أخطر الحيوانات المؤثرة على النباتات إذ كثيرا ما يكون عملها بالليل، وهي تؤثر على الحقل قبل الإنبات وبعده.

[1] - مقابلة مع المهندس سي بوكار، مهندس زراعي في المندوبية الجهوية للتنمية الريفية بروصو، 2018

[2] - Ministère du développement rural Et D'environnement, Problématique rizicole en Mauritanie Avril 1993, p ; 69

المجلد : 11 / العدد : 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

- الحشرات والطيور: تعاني الزراعة في منطقة النهر من تأثير الحشرات والطيور الذي يخلق خسارة كبيرة في الإنتاج بالمنطقة تتراوح ما بين 15إلى 25 % من الإنتاج السنوي للحبوب[1].

ومن أهم الحشرات:

أ- **الجراد** الذي يصادف فترة نضج المزارع في شهر أكتوبر بالذات، وتتركز طبيعة الضرر الذي يلحقه الجراد بالنبات في الآتي.[2]

* التدمير الكامل للنبات في مراحله الأولى.

* تكسير السيقان وأجزاء النباتات المختلفة ميكانيكيا بسبب تجمع الجراد في مجموعات فوق النبات للراحة.

* إتلاف أجزاء النبات بالفم القارض عند التغذية وسقوط الأوراق وأجزاء النبات الأخرى نتيجة لذلك.

* إتلاف الحبوب وتوسيخها (تلويثها بالمخلفات مما يقلل القيمة الاقتصادية لها)

وهناك نوعين من الجراد : الجراد الزاحف. الطائر.

ب- **الطيور**: التي تعتبر من أكبر أعداء المزارعين في المنطقة خاصة منها آكلة الحبوب Le Mange – Mil التي توجد في المنطقة بأعداد كبيرة و يأتي دورها بعد الإثمار، فتلحق بالمزارع خسارة كبيرة نظرا لاستهلاكها يوميا 4 غ وتخرب في الوقت نفسه 7 غ[3]، ذلك أنها تهاجم المزرعة بالليل وبأسراب أو مجموعات كبيرة، لا يجد المزارع في كفاحها سوى بعض الوسائل التقليدية.

ب- المشاكل غير الطبيعية:

إن المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وزراعة الأرز بصفة خاصة كثيرة ومتداخلة، فبالإضافة إلى المعوقات الطبيعية هناك جملة من المعوقات التي تعيق تقدم وتطور هذا القطاع تتمثل في: معوقات تمويلية، اقتصادية، واجتماعية، وتسويقية.

1- Ministère du développement rural Et D'environnement, 6éme Atelier de formation, Vulgarisation Relève des conclusions et recommandations du 23 juin 1994.ROSSO, Trarza.

2 - مقابلة مع المهندس سي بوكار، مهندس زراعي في المندوبية الجهوية للتنمية الريفية بروصو، 2018

3 - مقابلة مع المهندس سي بوكار، مهندس زراعي في المندوبية الجهوية للتنمية الريفية بروصو، 2018

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

أولا : التمويلية:

تعد مشكلة التمويل مشكلة أساسية في مجال زراعة الأرز، تلك الزراعة التي تتطلب مبالغ مالية كبيرة، انطلاقا من تهيئة الأرض وانتهاء بعمليات الحصاد.

وهذا ما يجعل مسؤولية تمويل القطاع الزراعي على عاتق الدولة وقطاعها العام، لكننا نجد أن الدولة الموريتانية أهملت هذ القطاع سواء في نسبة الاستثمارات المخصصة له ضمن استثمارات المخططات التنموية التي تبنتها أومن خلال ضآلة المؤسسات التمويلية التي أنشأتها، مع عدم وجود بنوك متخصصة لإقراض المزارعين، رغم المحاولات المتكررة التي قامت بها الدولة الموريتانية منذ الاستقلال 1960 وذلك بإنشاء البنك الوطني للتنمية والتجارة لتمويل المشاريع الاقتصادية، لكن نصيب القطاع الزراعي من هذا التمويل يكاد يكون معدوما؛ ثم الشركة الوطنية للتنمية الريفية (sonader) سنة 1975 التي تولت تقديم بعض القروض للمزارعين الذين يخضعون لتأطيرها فقط خاصة القروض العينية (لوازم ومعدات العملية الزراعية) لتمويل الحملات الزراعية على الرغم من أن دورها تأطيري تكويني فقط، ونتيجة لهذا النقص في التمويل، حاولت الدولة الحد منه عن طريق إنشاء الصندوق الوطني للقرض الزراعي سنة 1985[1] لتمويل المشروعات المتعلقة بالزراعة، لكن الصندوق لم يستطع القيام بدوره في إقراض التعاونيات نظرا لمجموعة من المشاكل أهمها:

-عدم وجود ضمانات للقرض خاصة في حالة الكوارث والطوارئ[2].

ثانيا : المعوقات الاقتصادية والتنظيمية

لا زالت زراعة الأرز بصفة خاصة والقطاع الزراعي بصفة عامة في موريتانيا تعاني من عدة معوقات يرجع معظمها إلى بعض الإجراءات في السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة في القطاع الفلاحي وبعضها يرجع إلى النقص الشديد في التنظيم.

فبالنسبة للإجراءات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية فتشمل تلك الإجراءات المتعلقة بتسعير المنتجات الزراعية والضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على المدخلات الزراعية[3]، وفيما يتعلق

1 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مشروع إنتاج الألبان بروصو (اترارزة)، في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم 1985 ص:57

2 - commissariat aux droits de l'homme à la lutte contre la pauvreté et à l'insertion (CDHLCPI) rapport 2004 au wilaya de Trarza

3 - د / سيدى محمود ولد سيدي محمد : المشاكل الهيكلية في موريتانيا، دمشق، 1992, ص: 69

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

بالسياسة السعرية انتهجت موريتانيا سياسة سعرية وضعت أساسا لصالح سكان الحضر فوفرت لهم أغذية رخيصة ومواد أولية منخفضة الأسعار[1].

ولذلك لم يحصل الفلاحون على أسعار مجزية، فأثر ذلك في دخولهم وفي حوافز الإنتاج لديهم وفي استخدامهم التقنية الحديثة في العملية الإنتاجية، وقد ترتبت عن اتباع تلك السياسة أن انخفضت عوائد الاستثمار في القطاع الزراعي بصفة عامة وقطاع الحبوب بصفة خاصة، وأصبحت الزراعة قطاعا طاردا للاستثمار والقوة العاملة، وتوقف الفلاحون عن التوسع في الإنتاج وفتح الباب أمام رجال الأعمال (التجار) إلى التركيز على استيراد الأرز الأجنبي لتعويض النقص الناتج عن تلك السياسة، كما أن السياسة الضريبية هي الأخرى لم تكن موجهة لتشجيع الاستثمار الزراعي، حيث قامت الدولة بوضع ضرائب مرتفعة على القطاع الزراعي كفرض الرسوم الجمركية على بعض المواد الزراعية كالبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية (باستثناء التعاونيات الفلاحية) والأعلاف الحيوانية المستوردة، مع العلم أنه لا توجد في موريتانيا مصانع لهذه المواد.

وفيما يتعلق بالمشاكل التنظيمية فإنها تتمثل في النقص الشديد في التنظيم؛ فبالرغم من محاولة الدولة الموريتانية الرفع من مشاركة القطاع الفلاحي وزراعة الأرز خصوصا في النشاط الاقتصادي عن طريق جملة من الإجراءات التنظيمية كان أهمها:

إنشاء التعاونيات الزراعية (تعاونيات الأرز) والرعوية، إلا أن غياب التنسيق فيما بين الجهات المسؤولة عن هذه التعاونيات قد حال دون فعاليتها وظهور نتائج إيجابية.

كما أن هناك نوعا آخر من عدم التنظيم بين القطاع الزراعي والحيواني في المنطقة الناتج عن عدم وجود قانون ينظم العلاقة بينهما، حيث أن هناك بعض من المنمين يقومون برعي حيواناتهم في مناطق مخصصة أصلا للزراعة، والعكس، مما يتسبب في خلق مشاكل بين الطرفين.

ومن المشاكل التنظيمية أيضا عدم وجود إجراءات واضحة لتحديد المشاريع الزراعية وتقييمها بسبب افتقار الإدارة المكلفة بالمتابعة والتقييم إلى الوسائل الضرورية لتأمين متابعة كم هائل من المشاريع الزراعية، حيث أنه في بعض الأحيان يتم تضييع الأموال في استصلاح أراضي فقيرة بالرغم من وجود أراضي خصبة.

[1] - وزارة التنمية الريفية والبيئة ، تقرير الوفد الموريتاني في ندوة الاكتفاء الذاتي لدول المغرب العربي ، نواكشوط 1995 ص: 45

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ثالثا: عدم تهيئة الوسط الاجتماعي:

يعد عدم تهيئة الوسط الاجتماعي في منطقة النهر إحدى المشاكل البارزة التي تعاني منها زراعة الأرز، فأغلبية المزارعين مارسوا هذا النشاط الزراعي دون أن تكون لديهم مسبقا معرفة أو خبرة بهذا النشاط، مما انعكس سلبا على الإنتاج الزراعي، ورغم البرامج التكوينية والإرشاد الزراعي المنتهج من بعض مؤسسات التكوين والإرشاد الزراعي (صونادير) لإعداد وتكوين وتنظيم المزارعين، فإن تأثيرها ما زال محدودا[1]، وما زالت البرامج التكوينية والإرشادية تحتاج إلى الكثير من الوقت لإعداد وتأهيل المزارعين وتوعيتهم على ضرورة الحفاظ على المكتسبات الزراعية.

رابعا: المعوقات التسويقية:

تواجه زراعة الأرز على ضفة نهر السنغال بموريتانيا جملة من المشاكل والصعوبات المتعلقة بالتسويق يمكن حصرها في:

* رداءة الطرق المعبدة وانعزال المناطق الزراعية ووعورة المسالك الأخرى، خصوصا في فترة الأمطار مما يتسبب في تأخر الدورة الزراعية (البذر) نتيجة صعوبة وصول الجرارات وآلات تهيئة الأرض، وكذلك الحاصدات، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل الشيء الذي يرفع من أسعار هذه المنتوجات الزراعية ويضعف بذلك قدرتها التنافسية.

* الاضطراب المستمر الذي تعاني منه الأسواق الموريتانية في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستورد مما ينعكس سلبا على أسعار المنتجات الزراعية المحلية.

* منافسة الأرز الأجنبي.

* عزوف المستهلكين عن شراء واستهلاك الأرز الموريتاني نتيجة لخصائص تتعلق بالجودة والأسعار.

* انعدام المبادرات التشجيعية في هذا المجال . مما تسبب في غياب تجمعات المنتجين بسبب قلة مداخلهم المتوقعة وحد من إمكانيات الإنتاج المحلي الذي لا يحظى بحماية كافية . باستثناء مبادرة قامت بها مفوضية الأمن الغذائي ما بين 1986 . 1989 التي التزمت بموجبها شراء الإنتاج الوطني من الأرز إضافة الى بعض المحاصيل الأخرى، غير أن مفوضية الأمن الغذائي سرعان ما تخلت عن هذا الالتزام في بداية

[1] - وزارة التنمية الريفية والبيئة، تقرير الوفد الموريتاني في ندوة الاكتفاء الذاتي لدول المغرب العربي، نواكشوط، 1995، ص: 8-9

المجلد : 11 / العدد : 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

التسعينيات باستثناء شراء إنتاج المزارع الصغيرة الخاضعة لإشراف الحكومة في إطار ما يعرف بليبرالية التسويق، فاتحة بذلك المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في عمليات التسويق[1]، وقد ترتب عن تلك الخطوة تراجع الإنتاج وتقلص المساحات المزروعة من طرف القطاع الخاص.

خامسا : المعوقات العقارية:

رغم تدخل الدولة وإعطائها رخص استغلال بعض الأراضي غير المستغلة أصلا، لا يزال نظام حيازة الأرض في موريتانيا يشكل عائقا أمام الزراعة المروية (زراعة الأرز)، خصوصا المشاكل العقارية المرتبطة بتوزيع الأراضي التي لم يسر عليها قانون الإصلاح العقاري سنة 1983 على المزارعين الجدد ورجال الأعمال.

فملكية الأراضي الزراعية في منطقة النهر السنغالي تسيطر عليها بعض القبائل، ولا يمكن لأي شخص خارج القبيلة أن يستفيد من هذه الأراضي إلا بتفويض من رئيس القبيلة وغالبا ما تكون الاستفادة بشروط محددة، والأخطر من ذلك أنه في أماكن من المنطقة تحولت ملكية أراضي القبيلة بشكل تدريجي إلى ملكية إقطاعية لزعيم القبيلة وأعوانه، وفي نفس الوقت لا يستغلون هذه الأراضي نتيجة العقلية المتخلفة لديهم في العمل الزراعي، زيادة إلى صغر حجم الحيازات الفلاحية وتبعثرها مما أدى إلى سيادة الزراعة المعاشية في المنطقة التي تستهدف إشباع الاستهلاك العائلي أكثر مما تستهدف الإنتاج التسويقي لتحقيق أقصى ربح، وأثر هذا التوزيع على إمكانية إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة لتطوير الزراعة المروية وخاصة استعمال الجرارات.

سادسا: معوقات أخرى

بالإضافة إلى المعوقات السابقة الذكر التي يعاني منها القطاع الزراعي بصفة عامة وزراعة الأرز بصفة خاصة، هناك مجموعة من المعوقات الفنية والعلمية المتمثلة في النقص الشديد في الآلات الزراعية وقدمها وقطع غيارها (الجرارات، الحاصدات، ماكينات الري)، ونقص المبيدات الحشرية والأسمدة بنوعيها العضوي والكيماوي، وكذلك محدودية البحث العلمي والتكنولوجي المتمثل في نقص الأنواع المحسنة من البذور.

أ . البحث العلمي والتقني:

[1] - تقرير الوفد الموريتاني في ندوة الاكتفاء الذاتي لدول المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص : 47 - 48

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

تعتبر طاقة البحث العلمي والتكنولوجي في موريتانيا متواضعة جدا في مجال تحسين البذور واكتشاف الطرق الواقية من الأمراض ونقل التكنولوجيا المناسبة للانتفاع بالسلالات العالمية الجيدة والبذور المحسنة المرتفعة الإنتاجية، كما أن شبكة توزيع البذور المحسنة مع قلة ما يجهز منها، يعتريها القصور إذ كثيرا ما تصل إلى المزارعين في مواعد غير مناسبة وبتكلفة مرتفعة وبدون إرشاد على كيفية استخدامها[1].

وبالإضافة إلى النقص في البحوث العلمية والتكنولوجية هناك نقص كبير في الفنيين والورشات الخاصة بإصلاح المعدات الزراعية، فهذه الورشات معدومة في مناطق الإنتاج الزراعي على طول امتداد نهر السنغال، حيث توجد الزراعة المروية مما يجعل إمكانية إصلاح المعدات المتعطلة غير ممكن دون البحث عن متخصص في مجال إصلاح تلك المعدات التي قد تستدعي من المزارع حمل الآلة ونقلها إلى ورشات خاصة لإصلاحها والتي غالبا ما تكون بعيدة عن مناطق الإنتاج (روصو. نواكشوط) وما يترتب على ذلك من نتائج لا تحتمل، خاصة إذا كانت الآلة المتعطلة إحدى المضخات التي تزود الحيازة الفلاحية بالمياه، مما ينجم عنه خسارة في مجال الإنتاج[2].

كما تعاني الزراعة المروية (زراعة الأرز) من نقص كبير في التسميد ، فالأرز يوصف بأنه محصول مجهد للتربة شيئا ما[3] يتطلب كمية من السماد تتراوح بين 200 إلى 300 كلغ/هـ، هذا بالإضافة إلى أن عمليات التسميد في زراعة الأرز تتم عبر ثلاثة مراحل:[4]

الأولى تكون قبل البذر، والثانية بعد 15 يوما من عملية البذر الأولى، أما الثالثة فتبدأ بعد ثلاثة أسابيع من العملية الثانية.

ب. تدني الإرشاد الزراعي:

يعتبر الإرشاد الزراعي عاملا فعالا في تنمية القطاع الزراعي، فبواسطته يمكن نقل المعارف والخبرات ونتائج الأبحاث العلمية إلى المزارعين لكي يتمكنوا من تحسين طرقهم الإنتاجية والرفع من خبرتهم المهنية، فالإرشاد الزراعي إذن عملية تعليمية بدون مدرسة، تعمل على نقل التجارب والعلوم الزراعية إلى المزارع

1 - Hamada ould didi : la libéralisation de la filière riz en Mauritanie, NCKTT, Mai 1990, p : 66
- وزارة التنمية الريفية والبيئة، تقرير الوفد الموريتاني في ندوة الاكتفاء الذاتي لدول المغرب العربي، نواكشوط 95، ص: 46 - 247
3- Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme) : Fascicule2" Le Plant de riz donné morphologique et cycle de la plante Juin 2001, p : 19
4 - Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme) Fascicule 4" la mise en place des cultures, variétés, dates de semis, mode de semis (semis direct et pépinière -repiquage) Juin 2001, p : 3

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

بصفة تتناسب ومستواه الثقافي والاجتماعي مما يعود عليه بالنفع، حيث يعمل الإرشاد على تغيير سلوك الفلاحين نحو الأفضل ليساعدهم على العمل المثمر والإنتاج الأوفر، ومع ذلك فإن الإرشاد الفلاحي بالمنطقة يعاني من نقص الإمكانات المادية والبشرية المخصصة للإرشاد الفلاحي ومحدوديتها، حيث يعاني المرشدون الزراعيون في المنطقة من قلة وسائل النقل (جلهم يستخدم الدراجات بالرغم من طول المسافة التي تفصل بين سكن المرشد والمزارع المؤطرة)، وعدد المرشدين وصعوبة تعاملهم مع الفلاحين نظرا لفوارق اللغة (أغلب القرى في منطقة النهر هي قرى زنجية تتكلم بلهجاتها المحلية -بالوولفية أو السوننكية أو البولارية-)، إضافة إلى غياب الدورات التكوينية والمعاهد والمدارس المتخصصة في التكوين والإرشاد في موريتانيا عموما(باستثناء مدرسة كيهيدي للزراعة – تكوين متوسط-).

وبناء على ما سبق تعتبر هذه المشاكل من أهم المشاكل التي تعاني منها زراعة الأرز موريتانيا وتحول دون نمو ومضاعفة إنتاجها بالشكل المطلوب، حتى يصل إلى الأهداف المرسومة له من طرف المزارعين، لكن ما هي أهم الحلول المقترحة لمواجهة هذه المشاكل؟

الحلول المقترحة لمواجهة المشاكل التي تعاني منها زراعة الأرز في موريتانيا وآفاق التنمية المستدامة:

يواجه قطاع الزراعة المروية "الأرز" في موريتانيا عموما جملة من المشاكل، حاولت السياسة الزراعية المطبقة في موريتانيا إيجاد الحلول المناسبة لها بغية تطوير الزراعة المروية والرفع من مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الإجراءات والسياسات التي تدخلت بها الدولة في هذا القطاع.

وعلى الرغم من النتائج النسبية المحققة في السياسات المروية إلا أنها لم تستطع القضاء بشكل كلي على هذه المشاكل التي تعاني منها، ولا شك أن آفاق التنمية المستدامة في المنطقة مرتبط إلى حد بعيد بمحاولة إيجاد حلول لمواجهة مختلف هذه المشاكل (الطبيعية، المالية، التسويقية...)

1 - الحلول المقترحة لمواجهة المعوقات الطبيعية :

إن الطبيعة الصحراوية للأراضي الموريتانية المتسمة بتعاقب موجات الجفاف وعدم انتظام الأمطار وندرتها في المنطقة يفرض ضرورة المحافظة على ما هو متاح من الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية، والمياه السطحية من ناحية أولى، واستغلالها استغلالا عقلانيا من ناحية ثانية، كما أنه على الرغم من

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

صعوبة التحكم في الظواهر الطبيعية وآثارها إلا أنه يمكن الحد من هذه الآثار السلبية على مستوى الأراضي الزراعية المروية من خلال:

* إدخال البعد البيئي في كل السياسات الزراعية في المنطقة والمحافظة على خصائص التربة.

* تطوير أساليب الري ورفع كفاءته وترشيد استخدامات الموارد المائية.

* التقيد بالدورات الزراعية ونظام تعاقب المحاصيل حفاظا على خصوبة التربة.

* إصدار بعض القوانين والتشريعات التي تحد من الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، خاصة القريبة والمحاذية للنهر للمحافظة عليها.

* إيجاد حلول مناسبة للحد من الحرائق، و ذلك بإنشاء الخطوط الواقية من الحرائق و إصدار قوانين في هذا الشأن.

* من أجل المحافظة على المتبقي من الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية إثر الجفاف- الذي قضى على 80% من الغابات الموجودة على حوض نهر السنغال- يجب توقيف الكثبان الرملية المتحركة، حتى لا تغطي الأراضي الزراعية والرعوية، وذلك بواسطة تشجير المناطق الجافة وزراعة بعض الحشائش الرعوية الملائمة للطبيعة الصحراوية بغرض إحياء الغابات من جديد.

* دراسة إمكانية تطبيق نظام الدورات الزراعية ، وبالشكل الذى يتناسب مع الظروف السائدة وإدخال نظام المحميات الرعوية التعاونية.

* منع قطع وإزالة الأشجار ومحاولة إيجاد مصدر للطاقة بديلا عن الفحم الخشبي كتشجيع استعمال الغاز الطبيعي في الأرياف.

* تطبيق قوانين حماية البيئة بكل صرامة، ومتابعة نشاط أصحاب حماية الطبيعة من أجل المحافظة على الأشجار التي تعتمد عليها الحيوانات أو التي تمنع زحف الرمال على الأراضي الزراعية.

* توعية وتشجيع المزارع والمنمي للمساهمة في الحفاظ على المراعي الطبيعية والبيئة بصفة عامة عن طريق الحد من الرعي المكثف وتحميل المراعي ما هو فوق طاقتها.

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

* حفر آبار إرتوازية في المناطق الرعوية النائية، ليتمكن المربين الاستفادة من أكبر مساحة ممكنة للتخفيف على المراعي القريبة من مناطق الزراعة المروية.

إن نجاح كل هذه الإجراءات التي من شأنها أن تحافظ على الأراضي الزراعية والبيئية بصفة عامة في منطقة النهر مرهون بمحو الأمية عن الفلاحين وتوعيتهم بمدى خطورة ما يقومون به من أعمال مضرة بالوسط الطبيعي الذي يعتمدون عليه في حياتهم حتى يتسنى لهم معرفة مدى أهمية المحافظة على الوسط الذي يعيشون فيه.

2. الحلول المقترحة لمعالجة نقص البحث العلمي:

من خلال ما سبق يتبين أن إنتاج زراعة الأرز مازالت تمارس حالا في موريتانيا بأسلوب إنتاج تقليدي سواء من ناحية ارتباطه بالظروف الطبيعية (الاعتماد على الفيضانات ونظام النهر)، أومن ناحية الاستخدام المحدود للبذور المحسنة والمكننة الزراعية (بدائية وسائل الإنتاج)، مما يعني انخفاض وتدني الإنتاجية ويرجع الجزء الأكبر من هذا التخلف في الإنتاجية إلى ضآلة النسبة المخصصة للبحث العلمي في المجال الزراعي من جملة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي من طرف الدولة (أقل من 5% من مجمل الاستثمارات)، وكذلك ضعف الإمكانات المادية والبشرية للفلاحين وعدم تشجيع المستثمرين في هذا القطاع.

ومن أجل الرفع من ضعف المردودية الفلاحية لهذا القطاع بصفة عامة وزراعة الأرز بصفة خاصة يجب:

التركيز على تطوير هيئات ومراكز البحث العلمي الزراعي من أجل استخدام التقنيات الحديثة في مجال البذور المحسنة والمخصبات وتطوير أسلوب الري، كما أنه لزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية ينبغي التحسين من نوعية التربة وإمداد هذه المراكز العلمية بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة والكافية.

3- الحلول المقترحة لمواجهة النقص في الاستثمار:

إن الاستثمارات التي خصصتها الدولة للزراعة المروية غير كافية لوحدها لتطويرها والرفع من مساهمتها في الاقتصاد الوطني، بل لا بد من العمل على:

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

* جذب الاستثمار الخاص والأجنبي من أجل الحد من النقص الذي يعاني منه هذا القطاع خاصة أنه توجد فرص متعددة للاستثمار في الزراعة المروية في ضفة النهر لتوافر مقومات نجاح زراعة مختلفة المحاصيل والفترات، ولتشجيع القطاع الخاص لهذه العملية لا بد من بعض التشريعات التي تمنح كافة التسهيلات والمساعدات للمستثمرين في زراعة الأر.

* اتباع سياسة نقدية للإقراض تعطي الأولوية للمستثمر في هذا القطاع.

* اتباع سياسة تسعيرية ومالية لتشجيعه عن طريق حماية المنتجات المحلية من مزاحمة المنتجات المماثلة (الأرز الأجنبي) المستوردة على الأقل في المراحل الأولى من إنتاجها.

* إقامة بنية تحتية في المناطق الزراعية لتشجيع إمكانية دخول وسائل الإنتاج إليها.

4-الحلول المقترحة لمواجهة نقص القروض الزراعية:

إن جميع المؤسسات المالية الموريتانية التي تولت منح القروض الزراعية، لم تقدم حتى الآن الدعم الكافي الذي أنشئت من أجله، وهو توفير التمويل اللازم للقطاع الزراعي بصفة عامة والزراعة المروية بصفة خاصة والنهوض بها، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضآلة القروض التي تمنحها من جهة ونسبة ارتفاع الفائدة عليها، خاصة بعد تصفية اتحاد بنوك التنمية سنة 1992 وتوقفه الذي فقد معه القطاع الزراعي مصدرا مهما للتمويل خاصة فيما يتعلق بالقروض طويلة الأجل، وبالتالي فإن آفاق نجاح العملية الزراعية، مرتبط بتحسين أداء المؤسسات التمويلية للقطاع الزراعي.

5- الحلول المقترحة لمواجهة المعوقات التسويقية:

من أجل الوصول إلى حلول المشاكل التي تواجه زراعة الأرز بصفة خاصة في مجال تسويق المنتجات الزراعية ونظرا إلى أن العملية التسويقية في موريتانيا بصفة عامة ما زالت تتم بواسطة وسائل تقليدية نتيجة ضعف الشبكة الطرقية.أو انعدامها تماما.وضيق المسالك، لهذا فإنه من أجل الرفع من عمليات تسويق الإنتاج في المنطقة يجب:

.إقامة بنية تحتية طرقية لكي يتمكن المزارعون من نقل منتجاتهم من مواقع الإنتاج إلى الأسواق.

- ✓ فك العزلة عن المناطق التي تتعرض لها في الفترات المطرة.
- ✓ توفير مراكز لتخزين المنتوجات الزراعية.

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

- ✓ الحد من منافسة المنتجات الأجنبية (الأرز الأجنبي) للأسواق المحلية، الذي أدى إلى عزوف المنتجين عن تسويق إنتاجهم نتيجة لمعايير النوعية والجودة.
- ✓ وضع تسعيرة موحدة لأسعار الأرز، مما يشجع الفلاحين على تسويق إنتاجهم إلى الأسواق الجهوية التي أدت ليبرالية السوق والأسعار إلى تحكم رجال الأعمال والتجار في أثمان المنتجات الزراعية بدون مراعاة تكاليف الإنتاج والنقل والتسويق.

6. الحلول المقترحة لمواجهة معوقات أخرى:

بالإضافة إلى المقترحات السابقة الذكر، هناك مجموعة من المعوقات التي تعيق تقدم زراعة الأرز في موريتانيا على منطقة نهر السنغال، يجب وضع حلول لها:

أ. مشكلة المياه:

ترتبط عملية تطوير الزراعة المروية بالمحافظة واستثمار جميع أنواع المياه سواء السطحية منها أو الجوفية، وهذا ما يحتم على الدولة والجماعات المحلية ضرورة توسيع نطاق السدود، وذلك بوضع خطط واستراتيجيات لتنفيذ المزيد من هذه السدود من أجل الاستفادة القصوى من مياه الأمطار من جهة وتغذية البحيرات الجوفية من جهة ثانية.

و بما أن استغلال مياه نهر السنغال في الوقت الراهن يعتبر استغلالا جزئيا جدا مقارنة بالكميات المتوفرة، "لا يوجد اتفاق دولي يحدد كميات المياه التي يجب أن تستغلها كل دولة من الدول المطلة عليه" ، فإن ذلك يبشر بآفاق مشرقة تسمح بالتوسع في الزراعة المروية في المنطقة، لكن ضعف الجماعات المحلية وعدم قدرتهم على شراء مضخات الري التي تسمح باستخدام هذه المياه في مجال الري، كان عائقا أمام توسيع الزراعة في المنطقة نظرا لعدم إمكانية اعتماد زراعة الأرز على مياه الأمطار نتيجة لما تحتاجه من المياه، هذه المشكلة تحتم على الدولة التدخل من أجل حلها من جهة والرفع من أداء الزراعة المروية من جهة ثانية.

ب. في مجال الإرشاد:

على الرغم من برامج التكوين والإرشاد الزراعي المتبعة في المنطقة من قبل بعض مؤسسات التأطير والإرشاد الزراعي (الشركة الوطنية للتنمية الريفية)، إلا أن تأثيرها ما زال محدودا وما زالت البرامج التكوينية والإرشادية تحتاج إلى الكثير من الوقت لإعداد وتهيئة المزارعين وتوعيتهم على ضرورة المحافظة على الوسط البيئي خصوصا التربة، وفي هذا الإطار يجب:

المجلد: 11 / العدد: 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

- التوسع في برامج التكوين ومحو الأمية بقدر الإمكان في القطاع الزراعي حتى تتكامل البرامج ذات الأهداف الإنتاجية والتنموية في الوسط الريفي.
- الرفع من عدد المرشدين الزراعيين وتقريبهم من الفلاحين من أجل اكتساب الخبرات في مجالات الزراعة المروية.

وبالإضافة إلى مشكلة المياه والإرشاد الزراعي يطرح العقار مشكلة في المنطقة مما يوجب على الدولة التدخل وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي من أجل استغلال الأراضي الزراعية غير المستغلة من طرف أصحابها الذين أخذوها أصلا "لا من أجل الزراعة وإنما من أجل الحصول على الأراضي".

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع المشاكل التي تعاني منها زراعة الأرز (الزراعة المروية) في موريتانيا: الآفاق والحلول والذي تعرضنا فيه لأهم المشاكل التي تعاني منها زراعة الأرز بصفة خاصة والقطاع الزراعي بصفة عامة، وقد ظهر من خلال تلك الدراسة أن هذا القطاع مازال يعاني جملة من المشاكل سواء تعلق الأمر بالطبيعية منها (الجفاف، زحف الرمال على الأراضي الزراعية، التوسع العمراني....) أو الاقتصادية (التمويل ، انخفاض الإنتاج، ارتفاع نسبة الفائدة على القروض ومحدوديتها،...) أو الاجتماعية (عدم تهيئة الوسط الاجتماعي، ضعف الإرشاد الفلاحي ..)، رغم التدخلات المختلفة للدولة التي مازالت دون المستوى المطلوب لتطلعات الفلاحين، الذين يرون أن التنمية المحلية الشاملة لا تنبثق من الأعلى وإنما الطريق الأمثل لها هو التوصل إلا حلول لهذه المشاكل التي لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال إعطاء الأولوية للحلول المقترحة لها من طرف الفلاحين أنفسهم نظرا لمعرفتهم الحقيقية لاحتياجاتهم الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار تلك المقترحات التي ستعالج المشاكل المطروحة للفلاحين.

المراجع

1- وزارة التنمية الريفية والبيئة ، تقرير الوفد الموريتاني في ندوة الاكتفاء الذاتي لدول المغرب العربي ، نواكشوط 1995
2- وزارة التنمية الريفية والبيئة: إدارة الإحصاء الزراعي، تقرير عن آثار الجفاف في موريتانيا، نواكشوط 1984
3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مشروع إنتاج الألبان بروصو (اترارزة)، في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم 1985

المجلد : 11 / العدد : 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

4- د: سيدى محمود ولد سيدي محمد : المشاكل الهيكلية في موريتانيا، دمشق، 1992
5- مقابلة مع المهندس سي بوكار، مهندس زراعي في المندوبية الجهوية للتنمية الريفية سابقاً بروصو، 2018.
6- مقابلة مع المهندس سيد محمد ولد سيدات، رئيس قسم الإرشاد الفلاحي، الشركة الوطنية للتنمية الريفية(صونادير) سابقا بروصو، 2018
7- Ministère du Développement Rural Et D'environnement, Problématique rizicole en Mauritanie Avril 1993
8- l'étude de la faisabilité du projet de développement du système d'irrigation agricole dans le haut fleuve Sénégal (rapport interimoire) Tome2, Décembre 96. (JICA) agence japonaise de coopération internationale (Annexe B : Agriculture
9- Ministère du Développement Rural Et D'environnement (MDRE) Durection génie rural, fiche général d'archivage de barrage en RIM 1989.
10- Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme) : "Fascicule1 " quelques principes d'aménagement des rizières Direction de la Recherche Formation Vulgarisation Juin 2001,
11- RIM .Lettre politique de développement de l'agriculture irrigue horizon 2010.Mai 1999.
12- - MDRE, Rapport de service statistique Agricole1990
13- - club du sahel, Problématique des politiques rizicoles en pays sahéliens V4, la Mauritanie, Avril 1990
14- Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme)" Fascicule 9" le contrôle de la salinité dans les rizières Juin 2001
15- l'étude de la faisabilité du projet de développement du système d'irrigation agricole dans le haut fleuve Sénégal (rapport interimoire) Tome2, Décembre 96. (JICA) agence japonaise de coopération internationale, Annexe D : Environnement
16- club du sahel, Problématique des politiques rizicoles en pays sahéliens V4, la Mauritanie, Avril 1990
17- Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme) :"Fascicule 7" Le désherbage des rizières Juin 2001
18- Ministère du développement rural Et D'environnement, Problématique rizicole en Mauritanie Avril 1993

المجلد : 11 / العدد : 02 / الشهر: سبتمبر السنة: 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

19-16- Ministère du développement rural Et D'environnement, 6éme Atelier de formation, Vulgarisation Relève des conclusions et recommandations du 23 juin 1994. ROSSO, Trarza.

20- commissariat aux droits de l'homme à la lutte contre la pauvreté et à l'insertion (CDHLCPI) rapport 2004 au wilaya de Trarza

21- Hamada ould didi : la libéralisation de la filière riz en Mauritanie, NCKTT, Mai 1990

22- Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme) : Fascicule2" Le Plant de riz donné morphologique et cycle de la plante Juin 2001

23- Ministère du Développement Rural Et D'environnement et (Marc Lacharme) Fascicule 4" la mise en place des cultures, variétés, dates de semis, mode de semis (semis direct et pépinière -repiquage) Juin 2001